

## مجلس الأمن



Distr.: General  
7 June 2005  
Arabic  
Original: English

## تقرير الأمين العام عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٧٩ (٢٠٠٤) بشأن ليبيريا

**أولا - مقدمة**

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٥٧٩ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، التي طلب فيها المجلس تقريرا يقدم بحلول ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ عما أحرز من تقدم نحو الوفاء بالشروط المشار إليها في الفقرة ١ من القرار ١٥٧٩ (٢٠٠٤)، مستفيضا من المعلومات المستمدّة من جميع المصادر ذات الصلة، ومن بينها الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، والجامعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وهذه الشروط ذات صلة بالتدابير المفروضة ضد ليبيريا وأفراد ليبريين بموجب الفقرات ٢ و٤ و٦ و١٠ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وهي التدابير المحددة بموجب الفقرة ١ من نفس القرار.

٢ - وقرر مجلس الأمن بموجب الفقرة ٢ (أ) من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) أن تتخذ جميع الدول التدابير اللازمة لمنع بيع الأسلحة والأعتدة ذات الصلة من جميع الأنواع، بما في ذلك الأسلحة والذخيرة والمركبات والمعدات العسكرية، والمعدات شبه العسكرية، وقطع غيارها، إلى ليبيريا أو إمدادها بها بواسطة رعاياها أو من أراضيها أو باستخدام السفن والطائرات التي ترفع أعلامها، سواء كانت أراضيها هي جهة المنشأ أم لا. وقرر المجلس كذلك في الفقرة ٢ (ب) من ذلك القرار بأن تتخذ جميع الدول التدابير اللازمة لمنع تزويد ليبيريا بالتدريب أو المساعدة التقنية، فيما يتصل بتوفير أو صناعة أو صيانة أو استخدام الأصناف الواردة في الفقرة الفرعية ٢ (أ) من جانب رعاياها أو من أراضيها.

٣ - وقرر مجلس الأمن في الفقرة ٤ (أ) من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) أن تتخذ جميع الدول التدابير اللازمة لمنع دخول أو عبور أراضيها من قبل جميع الأشخاص الذين تحددهم اللجنة المنشأة عملا بالفقرة ٢١ من القرار (المشار إليها فيما بعد باسم "اللجنة") على أنهم يشكلون تهديدا لعملية السلام في ليبيريا، أو يتورطون في أنشطة تهدف إلى تقويض السلام

والاستقرار في ليبيريا والمنطقة دون الإقليمية. من في ذلك كبار أعضاء حكومة تشارلز تايلور السابقة وزوجاتهم وأعضاء القوات المسلحة الليبية السابقة، الذين يبقون على صلة بالرئيس السابق تشارلز تايلور، فضلاً عن الأشخاص الذين تقرر اللجنة أنهم يتبعون الفقرة ٢ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)، وأي أفراد آخرين أو أفراد مرتبطين بكيانات ويقدمون الدعم المالي أو العسكري إلى جماعات التمرد المسلحة في ليبيريا أو في بلدان المنطقة.

٤ - وقرر مجلس الأمن بموجب الفقرة ٦ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) أن تتخذ جميع الدول التدابير اللازمة لمنع الاستيراد المباشر أو غير المباشر للماس الخام بجميع أشكاله من ليبيريا إلى أراضيها، سواء كان منشؤه ليبيريا أم لا؛ وإضافة إلى ذلك، قرر المجلس بموجب الفقرة ١٠ من القرار أن تتخذ جميع الدول التدابير اللازمة لمنع استيراد جميع الجذوع المستديرة والمنتجات الخشبية التي يكون منشؤها ليبيريا إلى أراضيها.

٥ - وأعرب مجلس الأمن أيضاً في الفقرة ٥ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) عن استعداده لإنهاء التدابير المفروضة بموجب الفقرات ٢ (أ) و (ب) و ٤ (أ) من القرار عندما يقرر المجلس بأنه تجري مراعاة وقف إطلاق النار في ليبيريا والمحافظة عليه بصورة كاملة، وأن عمليات نزع السلاح والتسلح وإعادة الإدماج والعودة إلى الوطن وإعادة تشكيل القطاع الأمني قد اكتملت، وأنه يجري تنفيذ أحكام اتفاق السلام الشامل (انظر ٨٥٠/٢٠٠٣، المرفق) تفيضاً كاملاً، وأنه تم إحراز تقدم كبير في إحلال الاستقرار والمحافظة عليه في ليبيريا والمنطقة دون الإقليمية. وبالمثل، أعرب المجلس في الفقرة ٨ من القرار عن استعداده لإنهاء التدابير المشار إليها في الفقرة ٦ من القرار، عندما تقرر اللجنة، واتسعة بعين الاعتبار مشورة الخبراء، أن ليبيريا أنشأت نظاماً شفافاً وفعلاً وقابلًا للتحقق منه دولياً لشهادات المنشأ المتعلقة بالماس الخام الليبيري.

٦ - وأعرب مجلس الأمن أيضاً في الفقرة ١٢ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) عن استعداده لإنهاء التدابير المفروضة بموجب الفقرة ١٠ من القرار متى قرر المجلس أن الأهداف الواردة في الفقرة ١١ من القرار قد تحققت، ومن ذلك قيام الحكومة الانقلالية الوطنية لليبيريا ببساط سلطتها وسيطرتها الكاملتين على مناطق إنتاج الأخشاب، واتخاذ جميع الخطوات الضرورية لضمان عدم استخدام الإيرادات الحكومية المتأنية من قطاع الأخشاب الليبيرية في تأجيج الصراع أو استخدامها بأي وجه آخر انتهاكاً لقرار مجلس الأمن، واستخدامها بدل ذلك في أغراض مشروعة لصالح الشعب الليبيري، بما في ذلك التنمية.

٧ - وقرر مجلس الأمن بموجب الفقرة ١٨ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) فرض التدابير الواردة في الفقرات ٢ و ٤ و ٦ و ١٠ من القرار لمدة ١٢ شهراً. وموجب الفقرة ١ من

القرار ١٥٧٩ (٢٠٠٤)، قرر المجلس تحديد التدابير المتعلقة بالأسلحة والسفر والأخشاب المفروضة بموجب الفقرات ٢ و ٤ و ١٠ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) لفترة أخرى مدتها ١٢ شهرا واستعراضها بعد ستة أشهر، وبتحديد التدابير المتعلقة بالاس المفروضة بموجب الفقرة ٦ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) لفترة أخرى مدتها ستة أشهر على أن يجري استعراضها بعد ثلاثة أشهر.

- ٨ - ويغطي هذا التقرير التطورات الحاصلة منذ تقريري المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٤ (S/2004/428)، عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)، ويتضمن معلومات واردة من الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيا وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا والجامعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

## **ثانيا - المعلومات المقدمة من الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيا**

- ٩ - أحال وزير خارجية ليبيريا باليابا، بواسطة رسالة مؤرخة ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ (المرفق الأول) موجهة إلى ممثلي الخاص السابق في ليبيريا، حاك بول كلاين، تقارير أعدتها وزارة الدفاع الوطني (الضميمة ١)، ووزارة العدل (الضميمة ٢)، ووزارة الأراضي والمناجم والطاقة (الضميمة ٣)، وهيئة التنمية الحرجية (الضميمة ٤) بشأن التقدم المحرز في الوفاء بالشروط المبينة في القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣). وقدم المدير العام لمطار روبرتس الدولي أيضا رسالة مؤرخة ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ (المرفق الثاني) مباشرة إلى ممثلي الخاص السابق.

## **ألف - الحظر المفروض على الأسلحة**

- ١٠ - يفيد وزير الدفاع الوطني في تقريره (انظر الضمية ١) بأن الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيا بقصد العمل مع الحكومات الإقليمية والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على كفالة تنفيذ نزع السلاح داخل المنطقة دون الإقليمية. ويوصي بعدم رفع الحظر المفروض على الأسلحة إلى حين إعادة هيكلة القوات المسلحة لليبيا وانتهاء جميع أعمال القتال إقليميا. ويقترح أيضا أن تبقى الأمم المتحدة مسؤولة عن أمن الدولة إلى حين إعادة هيكلة القطاع الأمني لليبيا بنجاح.

## **باء - الحظر المفروض على السفر**

- ١١ - ويفيد وزير الدفاع الوطني في تقريره (انظر الضمية ١)، بأن وزارته على اتصال منتظم بالأمم المتحدة لكتفالة استعراض قائمة أسماء الممنوعين من السفر واستكمالها دوريا. ويفيد المدير العام لمطار روبرتس الدولي في رسالته الموجهة إلى ممثلي الخاص السابق

(انظر المرفق الثاني) بأن الأفراد الواردة أسماؤهم في قائمة الممنوعين من السفر ما زالوا يشكلون خطراً كبيراً على عملية السلام بالنظر إلى "إمكاناتهم المالية".

### **جيم - الجزاءات المتعلقة بالماس**

١٢ - ويفيد وزير الأرضي والمناجم والطاقة في موجز الأنشطة الذي قدمه (الضميمة ٣) بأن الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيا تبذل قصارى جهودها للوفاء بشروط خطة إصدار الشهادات في إطار عملية كميرلي. وفي توزيعه ٤، ٢٠٠٤، سنت الجمعية التشريعية الانتقالية الوطنية قانوناً يجيز قانونياً خطة إصدار الشهادات في إطار عملية كميرلي في ليبيا. وفي الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، حضر وفد ليبي الاجتماعي السنوي المعنى بخطة إصدار الشهادات في إطار عملية كميرلي بأوتاوا. والوزارة أيضاً بقصد تنظيم صفوف عمال مناجم الغرينة ضمن تعاونيات منجمية لزيادة السيطرة على هذا القطاع، وفقاً لما تشرطته خطة إصدار الشهادات في إطار عملية كميرلي. وعلاوة على ذلك، تم تدريب ٦٥ مقتضاً في مجال التعدين و٤٦ من الوكلاء في مجال التعدين وانتدبوا للعمل داخل البلد لوضع الإجراءات المتعلقة بخطة إصدار الشهادات في إطار عملية كميرلي.

١٣ - والحكومة الانتقالية الوطنية لليبيا أيضاً بقصد بناء مركز معنى بخطة إصدار الشهادات في إطار عملية كميرلي، وسيتيح هذا المركز قاعدة بيانات متعلقة بإنتاج المعادن ومبيعاتها وصادراتها. وسيحوي المركز وحدات لتقدير قيمة الماس والذهب، فضلاً عن مكاتب إدارية. وطبعت الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيا أيضاً "شهادة" خاصة بليبيا ضمن خطة إصدار الشهادات في إطار عملية كميرلي، وهي شهادة ستستخدم متى رُفعت الجزاءات واستئنف تصدير الماس. وتقوم وزارة الأرضي والمناجم والطاقة، إلى جانب بعثة الأمم المتحدة في ليبيا أيضاً، بأنشطة مراقبة ودوريات مشتركة لحراسة مناطق الحدود والتعدين.

١٤ - ويفيد وزير الدفاع الوطني في تقريره (الضميمة ١) بأن الحكومة الانتقالية الوطنية قد وضعت نظاماً يتسم بالشفافية وإمكانية التتحقق منه على المستوى الدولي لإصدار شهادات المنشأ في مجال الاتجار بال MAS الخام ووفت بجميع الشروط الازمة لانضمامها إلى عملية كميرلي. ويشير إلى أن الحكومة تقتنصي رفع الجزاءات لتمكين الليبيين، ولا سيما المقاتلين السابقين، من الاستفادة من فرص العمل المتاحة في قطاع الماس.

### **دال - الجزاءات المتعلقة بالأخشاب**

١٥ - ويفيد المدير العام لمجلس التنمية المخرجية في رسالته (الضميمة ٤)، بأن الهيئة ما فتئت تعمل بصورة وثيقة مع مبادرة الأحراج الليبية، وهي منظمة غير حكومية دولية، لكافحة

إجراء ما يلزم من إصلاحات في الهيئة. وفي هذا الصدد، تستعين الهيئة بمراقب مالي جديد لضمان المسائلة والشفافية الماليتين وقد زودت المكاتب الإقليمية الخمسة التابعة لها والمحددة حديثاً بموظفيه. ويفيد بأن هذه الخطوات ينبغي أن تطمئن مجلس الأمن على أنه يجري تحصيل الإيرادات المتأتية من الأحشاب وإيداعها بصورة شفافة في حساب إيرادات الأحشاب المنشأ في مصرف ليبريا المركزي. وفي الختام، يلاحظ بأنه كانت للجزاءات عوائق وخيمة على حياة عدة آلاف من الليبريين الذين يعتمدون على قطاع الأحشاب للحصول على عمل، وأفاد بأنه لا يمكن تحقيق سلام مستدام إلا إذا أتيحت الفرصة للبيرين للعمل من أجل إعادة بناء حياتهم ومجتمعهم المحلي.

١٦ - ويلاحظ وزير الدفاع الوطني في تقريره (انظر الضميمة ١) بأن فرض جزاءات على قطاع الأحشاب كان ضرورياً لحرمان قادة الحرب والمقاتلين من تحصيل إيرادات ولضمان إخضاع مناطق الأحراج لسيطرة الحكومة الانتقالية الوطنية. ويشير إلى أن الحكمة تقضي بالإبقاء على الجزاءات المتعلقة بالأحشاب إلى حين سن قوانين مناسبة لضمان إجراء استعراض متأن لإبرادات قطاع الأحراج وسياسات إعادة التحرير. ويؤيد المدير العام لمطار روبرتس الدولي أيضاً الإبقاء على الجزاءات. ويفيد بأنه تعذر على الحكومة الانتقالية الوطنية حتى الآن اتخاذ خطوات إيجابية لفرض السيطرة على موارد ليبريا الطبيعية وبأنما بالتأكيد لن تكون قادرة على القيام بذلك عند رفع الجزاءات. (انظر المرفق الثاني).

### **ثالثاً - معلومات مقدمة من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا**

١٧ - لم يسند مجلس الأمن للبعثة ولاية تخول لها رصد أو إنفاذ التدابير المفروضة بوجب القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)، بصيغتها المحدثة في القرار ١٥٧٩ (٢٠٠٤). غير أن البعثة كُلفت بعدد من المسؤوليات التي لها علاقة بتنفيذ تلك التدابير.

١٨ - وفي الفقرة ٣ (ع) من القرار ١٥٠٩ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر، أوكل مجلس الأمن إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبريا مهمة مساعدة الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وشركاء دوليين آخرين، على إعادة إحلال السلطة الوطنية في جميع أنحاء ليبريا، بما في ذلك إنشاء بنية إدارية قادرة على العمل، على المستويين الوطني والمحلي. وأوكلت إلى البعثة أيضاً، بوجب الفقرة ٣ (ص) من نفس القرار، مهمة مساعدة الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا على إعادة بسط إدارتها الملائمة للموارد الطبيعية.

١٩ - وفضلاً عن ذلك، وفي الفقرة ٢٣ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)، رحب مجلس الأمن باستعداد بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للقيام، في حدود قدرها، في المناطق التي تنتشر فيها دون المساس بالولاية الموطنة بها لتقدم المساعدة إلى اللجنة وفريق الخبراء (المنشأ). موجب الفقرة ٢٢ من نفس القرار والمعاد إنشاؤه لاحقاً. موجب الفقرة ٨ من القرار ١٥٧٩ (٢٠٠٤) في رصد التدابير التي يفرضها القرار. وفي الفقرة ١٠ من القرار ١٥٧٩ (٢٠٠٤)، أهاب المجلس ببعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلىمواصلة تقديم المساعدة للجنة ولفريق الخبراء وفقاً للفقرة ٢٣ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣). يضاف إلى ذلك، وفي الفقرة ٢٥ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)، شجع المجلس الحكومة الوطنية الانتقالية على أن تتخذ، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، الإجراءات المناسبة لتوسيع الشعب الليبيري بالأساس المنطقي وراء التدابير الواردة في هذا القرار، بما في ذلك معايير إفاء العمل بها.

## **ألف - أنشطة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا التي تؤثر على تنفيذ التدابير التي فرضها مجلس الأمن ضد ليبيريا وأفراد ليبيريين**

٢٠ - تقدم بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا الدعم للحكومة الانتقالية الوطنية في الجهود التي تبذلها لاستيفاء الشروط المتصلة بالتدابير التي فرضها مجلس الأمن في الفقرات ٢ و ٤ و ٦ و ١٠ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)، والمحدد ذكرها في الفقرة ١ من القرار ١٥٧٩ (٢٠٠٤). وفي هذا الصدد، أنشأت البعثة فريق عمل معنى بالعقوبات لتنسيق الأنشطة ذات الصلة بالعقوبات التي يضطلع بها عسكريو البعثة وشرطتها المدنية والقائمون فيها على الشؤون المدنية، والقائمون على تقديم الدعم القانوني والقضائي، بالإضافة إلى المكونات المتعلقة بالبيئة والموارد الطبيعية. ويجتمع فريق العمل على نحو منتظم لمناقشة تنفيذ التدابير المفروضة. موجب القرارين ١٥٢١ (٢٠٠٣) و ١٥٧٩ (٢٠٠٤)، ولتقديم المعلومات والدعم لفريق الخبراء المنشأ. موجب القرار ١٥٧٩ (٢٠٠٤) وفقاً لما يطلبه وعندما يطلبها.

٢١ - وتقدم البعثة الدعم اللوجستي والإداري لأعضاء فريق الخبراء خلال زيارتهم لليبيريا، ومن ضمن ذلك تزويدهم بمحكّات وبوسائل النقل والحماية الأمنية. وفي هذا الصدد، وفرت البعثة مرافقه أمنية ودعماً جوياً لأعضاء الفريق إبان قيامهم بهمّام استطلاع جوي. كما وفرت البعثة الدعم لبعثة خبراء عملية كيمبرلي التي زارت ليبيريا من ١٤ إلى ١٨ شباط/فبراير بهدف تقييم جاهزية البلد للمشاركة في مشروع شهادة عملية كيمبرلي.

٢٢ - وأنباء أداء أفراد الشرطة المدنية التابعين للبعثة المسؤوليات الأساسية الموكلة إليهم، انتشرت هؤلاء على طول الحدود وفي ميناء مونروفيا ومطار روبيتس الدولي، وقاموا برصد الأنشطة التجارية أو الإجرامية المشتبه في أنها تشكل خرقاً للعقوبات، وكذلك حركة الأفراد

الذين قد يخضعون لقيود تمنعهم من السفر. وفي هذا الصدد، يقدم موظفون متخصصون من وحدة التحقيقات في الجرائم الكبيرة ومن مكتب مفوض الشرطة المدنية التابعين للبعثة العون في عمليات التحقيق في القضايا الحساسة ومتابعتها.

٢٣ - ويقدم العنصر العسكري من البعثة المساعدة للوكالات الحكومية، بما فيها الجمارك وإدارة الهجرة والشرطة الوطنية الليبية، لضمان الامتثال لتدابير العقوبات. وقد أقامت البعثة نقاط تفتيش في جميع أنحاء البلد، وتقوم بدوريات جوية وبرية على الحدود لرصد حركة الأشخاص والأسلحة وغيرها من العناصر الخاضعة للجزاءات. وتقوم أيضاً بمتابعة الاستخبارات ذات الصلة بانتهاك العقوبات، وتقوم بعمليات التطويق والبحث لاستعادة الأسلحة والذخائر. كذلك يقوم العنصر العسكري من البعثة بتنسيق الأنشطة مع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وتبادل المعلومات بشأن الأنشطة غير المشروعة الدائرة على الحدود.

٢٤ - ويقدم موظفو الشؤون المدنية الدعم للسلطات الحكومية في الجهود التي تبذلها لإعادة إحلال سلطة الدولة وتوطيدتها في جميع أنحاء ليبيا. كما يقيمون علاقات اتصال وثيقة مع وزارة الأراضي والمناجم والطاقة ومع هيئة التنمية الحرجية، ويقدمون لها المشورة بشأن الخطوات الازمة لتحقيق الشروط الكافية برفع الجزاءات عن قطاعي الماس والأخشاب على التوالي. وخلال أداء المهام الأساسية، يتولى موظفو الشؤون المدنية الموكلين بكل مقاطعة رصد الخطوات التي تتخذها كل من وزارة الأرضي والمناجم والطاقة وهيئة التنمية الحرجية لتحقيق الشروط الكافية برفع الجزاءات.

٢٥ - وترتبط وحدة البيئة والموارد الطبيعية التابعة للبعثة بعلاقات عمل وطيدة مع هيئة التنمية الحرجية وتقدم لها المساعدة لبناء قدرات القطاع الحرجي. ويقوم مستشارو البيئة والموارد الطبيعية بالأنشطة الموكلة إليهم ويرصدون، بالتعاون مع موظفي الشؤون المدنية الموكلين بالقطاع الحرجي، الخطوات التي تتخذها الحكومة الانتقالية الوطنية لتحقيق الشروط الكافية برفع الجزاءات عن قطاع الأخشاب.

٢٦ - وتقيم وحدة الدعم القانوني والقضائي التابعة للبعثة علاقات اتصال مع وزارة العدل فيما يتعلق بالتدابير التي فرضها مجلس الأمن بموجب القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)، وأعاد تجديدها في القرار ١٥٧٩ (٢٠٠٤)، لا سيما المتعلقة منها بمنع السفر، كما تعمل الوحدة كنقطة اتصال بين الوزارة واللجنة.

٢٧ - وتقدم وحدة شؤون الإعلام التابعة للبعثة المساعدة للحكومة الانتقالية الوطنية في توعية الجمهور بجموعة من المسائل المتعلقة بالعقوبات. وتبث إذاعة البعثة برامج تعالج مسألة

الجزاءات ويشارك فيها أعضاء فريق الخبراء وممثلين عن المجتمع المدني وصحفيين. وفي الوقت نفسه، تعلم البعثة الأطراف المعنية بما يجري من تعديلات على قائمة الممنوعين من السفر التي تضعها اللجنة، ومن بين هذه الأطراف حكومات الدول المجاورة والدول التي تستقبل مطاراها الرحلات الجوية التجارية المغادرة إلى ليبيريا والقادمة منها.

**باء - التقدم المحرز فيما يتعلق باستيفاء الشروط الواردة في الفقرة ١ من القرار ١٥٧٩ (٢٠٠٤)**

٢٨ - سجلت الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا درجات متفاوتة من التقدم فيما يتعلق باستيفاء الشروط المذكورة في الفقرة ١ من القرار ١٥٧٩ (٢٠٠٤).

**١ - الحظر على الأسلحة ومنع السفر**

٢٩ - تم إحراز تقدم مشجع فيما يتعلق باستيفاء الشروط التي ستفضي إلى وقف الحظر على توريد الأسلحة ومنع السفر، وفقا لما ذُكر في الفقرة ٥ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)، ووفقا للمشار إليه في الفقرة ١ من القرار ١٥٧٩ (٢٠٠٤).

**(أ) المحافظة على وقف إطلاق النار**

٣٠ - بقي الوضع الأمني في البلد مستمرا نسبيا رغم هشاشته. وقد انتهت عملية نزع السلاح والتسرير رسميًا في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وأعلن رسميًا عن تفكيك الفصائل المسلحة في نفس التاريخ. ونجم عن ذلك انتهاء أنشطة اللجنة المشتركة للمراقبة.

**(ب) التقدم المحرز في نزع السلاح والتسرير وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن**

٣١ - بلغ عدد المحاربين الذين نُزع سلاحهم خلال العملية الرسمية لنزع السلاح والتسرير ١٠١ ٤٩٥ محاربا، من بينهم ٢٢ ٣٧٠ امرأة و ٨ ٥٢٣ صبيا و ٤٤٠ فتاة. كما جُمع خلال العملية ٢٨ ٣١٤ قطعة سلاح خفيف و ٣٣ ٦٠٤ قطعة ذخيرة ثقيلة وقرابة ٦,٥ مليون قطعة من ذخائر الأسلحة الصغيرة. ومنذ الاحتشام الرسمي لعملية نزع السلاح والتسرير، تلقت البعثة ٢٨٦ قطعة سلاح سُلمت إليها طوعا أو تم اكتشافها، بالإضافة إلى ٣١ ١٧١ قطعة مصنفة من الذخيرة و ٣٠٨ قطع من الذخائر غير المتفجرة.

٣٢ - وتم التعرف على ٦١٢ فردا من المقاتلين السابقين الأجانب خلال عملية نزع السلاح والتسرير. ومؤخرا قدمت لجنة الصليب الأحمر الدولية المساعدة لأربعة وثلاثين محاربا من هذه الجموعة للعودة إلى أوطنهم الأصلي، وتبين أنهم أطفال مرتبطون بالقوات

الحاربة. وكان في عدادهم خمسة أُعيدوا إلى كوت ديفوار و ١٦ إلى غينيا و ١٣ إلى سيراليون. وما زال المقاتلون السابقون الأجانب المتبقون يتظرون بإعادتهم إلى أوطانهم. وفي أبريل/نيسان، أُعيد ٣٨٩ مقاتلاً ليبريا سابقاً كانوا قد احتجزوا في سيراليون إلى ليبريا بموجب اتفاق بين حكومتي سيراليون وليبريا.

٣٣ - وثمة ٦٥ ٠٠٠ مقاتل سابق لم ينضموا بعد إلى برامج إعادة الإدماج. ولا يزال تنفيذ عملية إعادة التأهيل والإدماج الناجحة، بتوفيرها فرص التدريب التعليمي أو الوظيفي الملائمة للمحاربين السابقين، يعني من التأخير بسبب عجز في التمويل قوامه ٣٩ مليون دولار. ويؤمل أن تتحول التعهدات السخية بالتمويل التي أعلنت عنها الولايات المتحدة الأمريكية واللجنة الأوروبية والسويد إلى واقع ملموس في وقت قصير، وأن يتتوفر تمويل إضافي من المجتمع الدولي لتغطية هذا العجز.

#### **(ج) التقدم المحرز في إعادة هيكلة القطاع الأمني**

٣٤ - تسجل عملية إعادة هيكلة القطاع الأمني تقدماً مطرداً. فقد تم تحرير ٤٠١ عنصر من الشرطة الوطنية الليبية و ٣٣ عنصراً من ضباط أجهزة الأمن الخاصة من الأكاديمية الوطنية للشرطة، وحالياً يشارك ٤٣٦ جندياً في دورة تدريبية أولية تدوم ثلاثة أشهر، وانتقل ٦٨٤ طالباً ضابطاً إلى مرحلة التدريب الميداني، وينتicipate ٣٤ من ضباط أجهزة الأمن الخاصة للتدريب في ميدان الحماية القرية. وأصبح لقوات الشرطة الوطنية الليبية وجود في المقاطعات الخمس عشرة جميعها. غير أن التقدم الذي أحرز في إعادة هيكلة القوات المسلحة كان بطيناً، ويعود ذلك أولاً إلى افتقار الحكومة للأموال الازمة لتسديد معاشات تقاعد العسكريين وتعويضات الإماء المبكر لخدمتهم. وتشير تقديرات الحكومة الانتقالية الوطنية الليبية إلى أن حجم الاحتياجات الازمة لتفكيك القوات المسلحة الليبية السابقة تبلغ ١٦,٤ مليون دولار. وفي ١٥ أيار/مايو، وقع رئيس الحكومة الانتقالية الوطنية، السيد شارلز غيودي بريانت، مرسوماً يعلن فيه بدء عملية تسريح أفراد القوات المسلحة الليبية وإحالتهم إلى التقاعد اعتباراً من ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥. ويُتوقع الانتهاء من عملية التفكيك هذه في أيلول/سبتمبر، وأن تشرع شركة دينكورب، وهي شركة أمريكية تعقدت معها الولايات المتحدة لمساعدة الحكومة الانتقالية الوطنية في إعادة هيكلة القوات المسلحة، بعد ذلك في تجديد وتدريب القوات المسلحة الجديدة.

#### (د) التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام الشامل

٣٥ - سيعتبر تنفيذ اتفاق السلام الشامل منجزا عندما تُنظم انتخابات وطنية وعندما تتسلم حكومة جديدة مقايلد السلطة في ليبيريا. وحتى اليوم، كان التقدم المحرز في تنفيذ هذا الاتفاق متفاوتا. وما زالت التحضيرات للانتخابات الوطنية التي ستُنظم في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ ماضية في مسارها، ويستمر العمل على إعادة إحلال سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد، وذلك بالرغم من افتقار الحكومة إلى القدرة على التحكم في موارد البلد وإدارتها على نحو ملائم. بيد أن التوتر ما زال يسود صفوف الجمعية الوطنية التشريعية الانتقالية، ويعود ذلك إلى أن رئيسها ونائبه ورئيسي لجنة الميزانية ولجنة الأنظمة والمراسيم أوقفا في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥ بتهمة سوء الممارسة الإدارية والمالية.

٣٦ - وقد حاول العديد من المسؤولين في الحكومة الانتقالية الوطنية إعادة عمليات التدقيق التي تولّها اللجنة الأوروبية، والتي تشمل المصرف المركزي وخمس مؤسسات مالية أخرى، وحاولوا أيضا إعادة أنشطة فريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي يتحقق في اهتمامات بالفساد داخل مؤسسات الحكومة الانتقالية الوطنية. كذلك قاوم بعض المسؤولين في الحكومة الانتقالية الوطنية تنفيذ الإصلاحات المؤسسة الرامية إلى وقف الفساد. وهذه التطورات قد تهدّد مسيرة تنفيذ اتفاق السلام الشامل.

٣٧ - وفي ١١ أيار/مايو ٢٠٠٥، عقدت اللجنة الأوروبية اجتماعا للشركاء الدوليين في كوبنهاغن لاستعراض النتائج التي توصلت إليها عمليات مراجعة الحسابات الممولة من اللجنة الأوروبية. وضم الاجتماع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة وحكومة الولايات المتحدة والبنك الدولي. وخلص المشاركون إلى أن الممارسات المالية السيئة والافتقار إلى الشفافية وغياب المسائلة، جمعتها عوامل تهدّد تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وبناء على ذلك، تم الاتفاق على وضع خطة عمل للإدارة المالية الرشيدة وتقديمها إلى الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا لعمل على تنفيذها، ثم عرضها أيضا على مجلس الأمن للنظر فيها.

#### (هـ) التقدم المحرز في الحفاظ على الاستقرار في ليبيريا والمنطقة دون الإقليمية

٣٨ - كان انتشار بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في جميع أنحاء البلد، الذي رافقه تعزيز التدابير الأمنية تمهيدا لتنظيم الانتخابات، عاملًا موطدا للاستقرار في البلد. لكن عددا من المصادر السياسية المولدة لعدم الاستقرار على الصعيد المحلي ما زالت قائمة، ومنها المقاتلون السابقون المحبطون بسبب تأخر استفادتهم من فرص إعادة الإدماج، والتوتر الذي يسود الجمعية الوطنية التشريعية الانتقالية، وكذلك ردة فعل الشعب حيال الفساد المنتشر في صفوف الحكومة

الانتقالية الوطنية وعدم قدرة هذه الحكومة على تقديم الخدمات الأساسية. إضافة إلى ذلك، حاولت جهات محبطة مختلفة إخراج عملية السلام عن مسارها، ومن بينها مناصرو الرئيس السابق تشارلز تيلور والوزراء والمشرعون الحاليون المنوعون من المشاركة في الانتخابات وفقاً لاتفاق السلام الشامل.

٣٩ - وتفيد التقارير بأن الرئيس السابق شارلز تاييلور على اتصال منتظم بمساعديه السابقين من رجال الأعمال والعسكريين والسياسيين في ليبريا، وبشتبه في أنه يرعى العديد من المرشحين للرئاسة بهدف ضمان إدخال مناصرين له في الحكومة القادمة. وهذه المسألة تتطلب من قادة بلدان غرب أفريقيا ومجلس الأمن أن يولوها اهتمامهم.

٤٠ - وفي إطار المنطقة دون الإقليمية، مثلت عودة إحلال السلام تدريجياً في سيراليون تطوراً إيجابياً. إذ أقيمت الاتصالات عبر الحدود بين بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وبقيت الأوضاع على المناطق الحدودية في حالة من الاستقرار. بيد أن احتمال سحب بعثة الأمم المتحدة في سيراليون خلال عام ٢٠٠٥ قد يؤثر على مستقبل الاستقرار على المناطق الحدودية. ولكن في نفس الوقت، هناك عدد من المخاطر الخارجية المحتملة التي تهدد استقرار ليبريا. فانتكاسات عملية السلام في كوت ديفوار قد تترتب عليها آثار سلبية، ويشهد على ذلك تدفق أكثر من ١٠٠٠٠ لاجئ إيفوري إلى ليبريا في تشرين الثاني/نوفمبر، على إثر وقوع اضطرابات في كوت ديفوار. كما ظلت تتوالى التقارير عن قيام أفراد من كلا الطرفين في الصراع الآيفوري بتجنيد محاربين من ليبريا.

## ٢ - **الجزاءات المتعلقة بالمال**

٤١ - ومنذ تقريري الأخير، اتخذت وزارة الأراضي والمعادن والطاقة، عدداً من الخطوات الإضافية، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٧ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)، لإنشاء نظام فعال لشهادات المنشأ للتجارة في الماس الخام الليبي، يتسم بالشفافية ويكون قابلاً للتحقق منه دولياً. وقد قامت الوزارة، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا والشركاء الآخرين الدوليين، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، بتدريب ٦٥ مفتش تعدين و ٤٦ وكيل تعدين، وتجهيزهم وتوزيعهم داخل القطر لوضع إجراءات نظام شهادات عملية كمبرلي. وفي نفس الوقت، تم تنظيم حلقات تدريب حول تعاونيات التعدين لمسؤولي الوزارة وعمال المناجم. وقد خصصت الولايات المتحدة أيضاً مبلغ ٥٠٠٠٠٠ دولار لشراء معدات لأنشطة الوزارة الخاصة بالتفتيش والتحقق والتقييم، فيما وافقت الصين على المساهمة بمبلغ ١٠٠٠٠٠ دولار لشراء معدات مسح.

٤٢ - وقد أورد فريق الخبراء التابع لنظام عملية كمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، الذي زار ليبيريا في الفترة من ١٤ إلى ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، أن ليبيريا تواجه تحديات كبيرة في إنفاذ ضوابط ونظم الرصد الداخلية الازمة للمحافظة على فعالية وسلامة نظام عملية كمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، وأهم هذه التحديات انعدام الأمن وغياب السيطرة الحكومية على مناطق إنتاج الماس. وأورد أيضاً أن ليبيريا لا تزال في حاجة إلى دعم دولي كبير، بما في ذلك المساعدة التقنية، لتمكن من الوفاء بالشروط الدنيا لنظام عملية كمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. وأوصى تقريرهم أيضاً بضرورة توسيع نطاق ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لتشمل أحکاماً تخولها سلطة حفظ الأمن في مناطق إنتاج الماس ورصدتها وحراستها. واقتراح أيضاً نشر بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، في أقرب وقت ممكن، في جميع مناطق إنتاج الماس لتوفير الدعم إلى الحكومة.

٤٣ - ومع أن التوصيات التي تقدمت بها بعثة خبراء عملية كمبرلي كان ينبغي أن تدرس بجدية، لا تمتلك بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا حالياً لا الولاية الازمة لفرض التنفيذ ولا القوام اللازم من الجنود لتنفيذ تلك التوصيات. وإلى جانب ذلك، ترکز البعثة حالياً على كفالة توفير التغطية الأمنية الكافية للعملية الانتخابية. وستحتاج بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى ولاية لإنفاذ وإلى موارد إضافية حتى تتمكن من الانتشار بفعالية في مناطق إنتاج الماس، ومراقبة ورصد أنشطة تعدين الماس. وفي هذا الصدد، من الحكمة أن يتم تطوير مجموعة متكاملة من التدابير التي تنصب، ضمن حملة أمور، على بناء قدرات الحكومة، وتمكين المجتمع المحلي، ونشر مفتشين وشرطة وغيرهم من أفراد الأمن بمناطق تعدين الماس، لمساعدة الحكومة الانتقالية الوطنية في استيفاء المعايير الازمة للانضمام إلى نظام عملية كمبرلي لإصدار شهادات المنشأ.

### ٣ - الجزاءات المتعلقة بالأخشاب

٤٤ - لم تتمكن الحكومة الانتقالية من بسط سلطتها وسيطرتها الكاملتين على مناطق إنتاج الأخشاب، واتخاذ جميع الخطوات الضرورية لضمان عدم استخدام الإيرادات الحكومية المتأتية من صناعة الأخشاب الليبيرية في تأجيج الصراع، أو فيما يشكل بأي وجه آخر انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، واستخدامها بدلاً عن ذلك في أغراض مشروعه لصالح الشعب الليبيري. بما في ذلك التنمية، كما أُوْجِز في الفقرة ١١ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣). وبحدّر الإشارة إلى أن هيئة التنمية الحرجية تظل مقيدة بسبب عدم توفر القدرات والخبرات. بيد أن هيئة التنمية الحرجية قامت، في مبادرة منها لزيادة الشفافية المالية،

بفتح حسابين خاصين في المصرف المركزي لليبريا، حُولت إليهما جميع الأرصدة المودعة بالمصارف الأخرى.

#### **رابعا - المعلومات المقدمة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا**

٤٥ - في رسالة مؤرخة ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٥ موجهة من الممثل الخاص للأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبريا، إلى الموظف المسؤول عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (المرفق الثالث) أورد الممثل الخاص ما يلي: ”مع أن الحكومة الوطنية الانتقالية في ليبريا اتخذت بعض التدابير للوفاء بالشروط الموضوعة لرفع الجزاءات، ربما لم يحن الوقت بعد لرفع هذه الجزاءات الآن. فتدابير التحكم لا تزال ضعيفة، إن وجدت. وما لم تكن هناك ضوابط فعالة مطبقة ميدانيا، تصبح إساءة استعمال الموارد محتملة بل وجائزة للغاية“.

#### **خامسا - ملاحظات**

٤٦ - وقد واظبت الحكومة الوطنية الانتقالية لليبريا على اتخاذ الخطوات الازمة لاستيفاء الشروط المنصوص عليها في الفقرات ٥، و ٧، و ١١ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣). وفيما يتعلق بحظر الأسلحة، فإن إكمال عملية نزع السلاح والتسریع وحل الفصائل المسلحة ما هو إلا دليل على نجاح إكمال تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار. وفضلاً عن ذلك، فإن التقدم المحرز نحو تنظيم الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وكذلك التقدم المحرز في القطاعات الأخرى، يقوى الأمل في أن تسير عملية السلام، وفقاً لاتفاق السلام الشامل، وتکلّل بالنجاح. بيد أن أحد أهم الشروط لرفع حظر السلاح والسفر هو تنفيذ اتفاق السلام الشامل تفيذاً كاملاً، وهذا يشمل إجراء الانتخابات الوطنية، وتولي حكومة ليبيرية جديدة مقاليد الحكم، وإرساء الأسس لتحقيق التنمية المستدامة والحكم الرشيد.

٤٧ - وبالرغم من هذا التقدم المحرز، هناك عدد من المصادر المحتملة لإثارة عدم الاستقرار التي تهدد بتنقیص نجاح العملية الانتقالية، وتشمل هذه التأخير في إعادة هيكلة القوات المسلحة الليبيرية وفي توفير فرص إعادة إدماج المقاتلين السابقين. وأود أن أحث الدول الأعضاء ومجتمع المانحين الدولي إلى مضاعفة الجهود لضمان تزويد الحكومة الوطنية الانتقالية في ليبريا بالدعم التقني والمالي الضروريين لإكمال هذه العملية الحيوية المتمثلة في إعادة هيكلة القوات المسلحة وإعادة إدماج المحاربين السابقين في الوقت المناسب. وما لم يتم تقدم ملموس على هاتين الجبهتين، سيكون من الصعب للغاية استبعاط أي استراتيجية عملية لإنهاء أنشطة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

٤٨ - وهناك مؤشرات عديدة تدل على إحراز تقدم فيما يتعلق باستيفاء شروط رفع الجزاءات المتعلقة بالماس. فتدريب ونشر مفتشي تعدين وكلاء تعدين، وتنظيم عمال المناجم في تعاونيات، وإنشاء مركز لتقديم الماس الخام والتحقق منه، إنما هي شواهد على إحراز تقدم ملموس نحو استيفاء شروط الانضمام لنظام عملية كميرلي لإصدار الشهادات. ومع ذلك، فإن من العوامل الرئيسية الرادعة للحيلولة دون وقوع الماس الخام في أيدي أولئك الذين قد يستخدمونه في عملية تأجيج الصراعات، هو ضمان سيطرة الحكومة التامة على مناطق إنتاج الماس وعلى الحدود الليبية. فالحكومة الوطنية الانتقالية تفتقر إلى القدرة على توفير مثل هذه السيطرة، وتفتقر بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للولاية وكذا للمستوى الضوري من القوات للاضطلاع بهذا الدور. ولذا فقد يود مجلس الأمن أن ينظر في توسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وزيادة الموارد المخصصة للبعثة، لتمكنها من مساعدة الحكومة الوطنية الانتقالية من توفير الأمن بمناطق إنتاج الماس والأخشاب.

٤٩ - وفيما يتعلق باستيفاء شروط رفع الجزاءات المتعلقة بالأخشاب، فإن الحكومة الوطنية الانتقالية لم تنفذ بعد الإصلاحات المطلوبة لضمان استخدام إيرادات الحكومة في الأغراض المشروعة لصالح الشعب الليبي. ومن أجل تشجيع وجود إشراف شفاف حقيقي وخاضع للمساءلة لقطاع الحرافة الليبي، ينبغي تشجيع الحكومة على دعوة فريق إدارة حراجية معترف به دوليا للإشراف مؤقتا على العمليات في قطاع الحرافة.

٥٠ - وأود أن أقر مع التقدير بالمساعدات التي قدمتها بعض الدول الأعضاء والمنظمات الدولية لجهود الحكومة الوطنية الانتقالية في إصلاح صناعة الأخشاب، والمشاركة في نظام كميرلي لإصدار الشهادات، وأتح الدول والمنظمات القادرة على تقديم دعم إضافي أن تفعل ذلك. فهذه المساعدة حيوية ولا غنى عنها لتمكن ليبيريا من مواصلة إحراز تقدم نحو الوفاء بالغايات والأهداف الموجزة في القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)، والمكررة في القرار ١٥٧٩ (٢٠٠٤). ويؤمل أن تتبع الأنشطة الإنمائية الوطنية، بفضل جهود الحكومة الوطنية الانتقالية، وبفضل دعم المجتمع الدولي، على الوجه الكامل من حسن إدارة واستخدام الإيرادات المتأتية من الموارد الطبيعية للبلد.